مجلة القانون والعلوم السياسية | المجلد 05 / العـدد: 02(2019)، ص 96- 103

تاريخ الاستلام: 2019/04/06 تاريخ القبول: 2019/06/25

الهجرة غير الشرعية بين تراجيديا الأرقام وصراع الهوية والإندماج

illegal migration between the tragedy of figures and the conflict of identity and integrity

مصابيح فتيحة نسرين (1)

fatiha.mecabih@univ-sba.dz

كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس

ملخص

مع إستفحال ظاهرة الهجرة غير الشرعية، أصبح من غير الممكن التغاضي عن هذه الظاهرة لما إتخذته من منحى إنساني بالأخص في ظل الإنتهاكات التي يعايشها المهاجرين، إذ يصطدم هؤلاء بجملة من التعقيدات يتخللها الهوان والإذلال بعد أن يعرضوا حياتهم للخطر على قوراب الموت تطلعا لجنة الفردوس المنشودة.

لتكون النتيجة الحتمية الملايين من المهاجرين الذين لا يملكون أوراق ثبوتية أي السند القانوني لوجودهم في الدولة التي هاجروا إليها، وما قد يزيد الأمر تعقيدا تخوف الغرب من التأثيرات التي قد تؤثر سلبا على النسق الإجتماعي نتيجة التداخل بين مفهومي الهجرة و الإجرام، حيث إرتبط وجود المهاجر بالإجرام بطريقة أقل ما يمكننا قوله أنها إعتباطية وغير مدروسة، فضلا عن طغيان الهاجس الأمني في تعامل الغرب مع هذه القضية، وهو ما يظهر جليا في التعامل مع الجالية العربية المسلمة التي تعاني الأمرين من سياسية معاداة وإقصاء وتهميش في كل المجالات.

الكلمات المفتاحية: الهجرة غير الشرعية – الإندماج الإجتماعي- الهاجس الأمني.

Abstract: Whith the aggravation of the phenomen of migration,it became impossible to overlook this phenomen in the humanitarian identity,particulary in the light of the violations withnessed by migrants as they face complexities punctuated by degrading and humiliating situations after exposing their lives to rises and death boats seeking a desired paradise.

The inevitable result is millions of migrant who do not have any legal documents that justifies their presence in the state to which they have migrated,what makes the problem more complex is the fear of western countries that the presence of migrants adversely affects the social patter of their populations,as a result of the overlapping between the phenomen of migration and the tendence of crimes in the view of those countries.

They associate between the presence of migrants and the agrgravation of crimes in an arbitrary and not well as the dominance of security obbession in the western countries while dealing with this issue.

This is manifested clearly when dealing with arab or musilm communities who are suffering from exclusion and marginalization.

key words: Illegal migration - social integration - security concern.

المؤلف المرسل: مصابيح فتيحة نسرين ، **الإيميل:** fatiha.mecabih@univ-sba.dz

مقدّمة:

عندما يتحول البحث عن عمل إلى مقبرة تلتهم شبابنا سواء كان من خلال غرقهم في طريق الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا،أو القبض عليهم على حدود تلك الدول، عندما يصل عدد هؤلاء الشباب ما بين الموتى غرقا أو المقبوض عليهم حوالي 50 ألف شاب جزائري تتراوح أعمارهم ما بين 20 إلى 40 سنة، فإننا نكون أمام مشكلة كبرى، وقضية هامة، بل قضية عالمية مزعجة تحظى بإهتمام كبير في السنوات الأخيرة [1]،فمما لا شك فيه أن الهجرة غير الشرعية في حوض البحر الأبيض المتوسط يتقاسم مسؤوليتها كل من الدول الشمالية والجنوبية لحوض البحر المتوسط، فيما يخص مسؤوليتها وإخفاقها في تحقيق تنمية إقتصادية وإجتماعية وسياسية، وتوفير العيش الكريم لأفرادها مما أدى بهم إلى الهروب من تلك الأوضاع المأساوية والبحث عن الأفضل في أوروبا.[2]

تنطوي أهمية البحث على إماطة اللثام عن الواقع الذي يصطدم به المهاجرين غير الشرعيين من إشكالية الإندماج الإجتماعي في الدول المستقبلة، الأمر الذي يستوجب تبني إتفاقية عربية قبل أن تكون أوروبية للتخفيف من حدة هذه الظاهرة، وفي نفس الوقت تراعي خصوصية المجتمع المضيف، و تبني تشريعات وطنية والإبتعاد كل البعد عن رصد ومراقبة الحدود التي لم تأتي بأي نتيجة ملموسة.

على هذا الأساس سيتم الوقوف على:

- أهم الصعوبات التي قد تعترض المهاجرين غير الشرعيين في الدول المضيفة.
- مدى فعالية الصكوك والإتفاقيات الدولية في التخفيف من ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

إن الإشكالية التي تسعى هذه الورقة لطرحها تتعلق بمسألة هامة، وهي أن عددا كبيرا من المهاجرين غير الشرعيين يعانون من مشكلة الإندماج الإجتماعي في غياب منظومة قانونية فعالة في مواجهة هذا الخناق، ومن هنا تتضح لنا معالم إشكالية هذه الورقة البحثية في التساؤل المحوري التالي:

ما سبب تخوف الدول الأوروبية من الهجرة والمهاجرين وهل يمكن إعتباره دافعا لتضييق الخناق على المهاجرين غير الشرعيين ؟

ومن هذا التساؤل المحوري ينبثق التساؤل الفرعي التالي:

ماهي السياسيات الدولية الناجعة لإحتواء معضلة الهجرة غير الشرعية و القضاء على الهوة بين المهاجرين والمجتمع المضيف؟

تم إعتماد المنهج الوصفي التحليلي قصد القيام بدراسة وصفية لواقع الهجرة غير الشرعية للدول العربية وتداعياتها على مختلف الأصعدة الإجتماعية، البيئية، الإقتصادية، وكذا تحليل الآليات الدولية لمجابهة هذه الظاهرة ومدى فعاليتها.

نظرا لتشعب موضوع الورقة البحثية إرتأينا تقسيم خطة البحث كالآتي:

1- التداعيات الإجتماعية لقضية الهجرة غير الشرعية.

2-مقاربة بين السياسات الأورومتوسطية في مواجهة مشكلة الإندماج.

التداعيات الإجتماعية لقضية الهجرة غير الشرعية

تطرح ظاهرة الهجرة إلى الإتحاد الأوروبي العديد من الإشكاليات المتعلقة بالتنمية والأمن والإندماج، فقد كانت القارة العجوز بعد الحرب العالمية الثانية في حاجة إلى سواعد وعقول المهاجرين لمساعدتهم على بناء ما دمرته سنوات الحرب الطويلة، وهوما جعل الدول الأوروبية تعمل على تشجيع الهجرة الوافدة لها، والتي كانت أغلبها من الدول المغاربية جنوب المتوسط، إلا أن سياسية التشجيع على الهجرة سرعان ما تحولت إلى سياسية غلق الحدود في وجه المهاجرين[3]، إذ ترى الدول الأوروبية أن تدفق الهجرة يشكل تهديدا أمنيا ودافعا لتصاعد حالات العنصرية، مما سبب لهذه الدول المتسمة تقليديا بالتسامح والإنفتاح حرجا وحساسية، وبالتالي عدم الإستقرار، وتمثلت المخاوف الأوروبية في نقل المهاجرين لمشاكلهم وعاداتهم إلى المدن الأوروبية وضواحيها، مما قد يؤثر سلبا داخل النسق الإجتماعي والديمقراطي الأوروبي،

وبتصاعد ظاهرة العنف في المنطقة، حيث شكل تنامي التطرف وكراهية الغرب هاجسا مقلقا حول مدى علاقة هذا التطرف بالديمقراطية والإستقرار في المنطقة[4].

كما شكل غلق الأبواب أمام الهجرة الشرعية العربية النتيجة الطبيعية لحالة المنع التي تنتهجها الدول الأوروبية، فالسياسات التي تبنتها أوروبا في هذا المجال كان لها آثار عكسية، حيث أججت من وتيرة الهجرة السرية، وساهمت في فتح المجال أمام مافيا الهجرة غير الشرعية التي تتاجر بالبشر عبر الحدود من أجل تحقيق مكاسب مادية مشبوهة[5].

وإذا كانت الآثار الإقتصادية السلبية للهجرة السرية تظهر، فإن الآثار الإجتماعية والثقافية تتأخر في الظهور، لكنها تتعزز يوما بعد آخر بشكل يصعب السيطرة عليه في وقت ما، فتعامل المواطنين مع أناس لا يعرفون عنهم شيئا على المستوى الصحي، الأخلاقي، الديني والأمني قد يشكل خطرا على المنظومة الإجتماعية[6]، إذ تنتج ظاهرة الهجرة غير الشرعية آثار إجتماعية خطيرة متعددة، لعل أهمها مشكلة الإندماج الإجتماعي ، حيث تواجههم صعوبات معقدة في التكيف مع مجتمعهم الجديد في الدول المستقبلة، ويزداد الأمر صعوبة مع مشكلة الهجرة غير الشرعية حيث لا يحمل المهاجرين السند القانوني لوجودهم في الدولة المستقبلة، وينظر لهم المجتمع على أنهم لصوص أومتطرفين[7]، رغم أن المهاجرين غير الشرعيين يعتبرون أهم مصدر لليد العاملة الرخيصة، إلا أن هذا في حد ذاته يعد مشكلا أساسيا وخللا في سوق العمل الأوروبية، بإعتباره منافسا قويا للأيدي العاملة المحلية، وذلك نتيجة لإنتشار العمالة العشوائية غير الضرورية وذات الإنتاجية المنخفضة، يترتب عليه زيادة تفشي البطالة في الدول الأوروبية.[8]

إن الدول الأوروبية التي تتحدث عن حقوق الإنسان هي ذاتها التي مازالت تنظر للمهاجرين على أنهم خطر ومصدر تهديد، فأوروبا اليوم متخوفة من إندفاع مهاجري الضفة الجنوبية للمتوسط نحو الشمال بما يحملونه من منظومة ثقافية ودينية وحضارية منافسة للقيم والمعايير الأوربية، لذلك يربط الأوروبيون بين الهجرة وتهديد الهوية الثقافية والتوازن الداخلي لديهم، على إعتبار أن المهاجرين يتمسكون بعاداتهم وتقاليدهم ويرفضون تبني ثقافات الدول المضيفة لهم وهو أمر تنتج عنه فجوة ثقافية وإجتماعية بين المهاجرين من جهة ، والسكان الأصليين من جهة ثانية.[9]

ويساعد في تفاقم هذه المشكلة التناول الإعلامي لهؤلاء المهاجرين، خاصة في الدول الأوروبية فيشيع عنهم صورة عامة سيئة تحول دون تواصلهم مع مجتمعات الدول المستقبلية، حيث يتم الخلط بين الهجرة والإجرام والتطرف خاصة للمهاجرين ذوي الأصول العربية والإسلامية مما يولد مشاعر التعصب والتحيز والتهميش[10]، فقد شكلت أوضاع المهاجرين غير الشرعيين ببلد الإستقبال عاملا حاسما في تحديد مستقبل المهاجر بين الإندماج والعزلة والتطرف، كما كان لطبيعة المهاجر السوسيوثقافية أثر في تحديد إختيار المهاجر بين الخياران السابقان، فطبيعة التركيبة الإجتماعية والحضارية للمجتمعات المستقبلة ومدى توافقها الحضاري وإختلافها مع ثقافة المهاجر، والإستراتيجيات التي تنتجها السلطة السياسية هناك في التعامل معهم من خلال سن قوانين مستاهلة أو متشددة تجاههم، يكون لها دور في إغراء المهاجر بالإندماج، أو قد تؤدي به إلى الدخول في السرية لكي لا يكون عرضة لمختلف النشاطات العنصرية التي تكون بسبب الإختلاف الحضاري والحملات البوليسية التي ترمي إلى إبعاده إلى موطنه الأصلي.[11]

وقد ساهم في تحرك دول الإتحاد الأوروبي في إتجاه الإقتناع بأن الهوية الوطنية هي من أهم العناصر القومية المعرضة للإختراق والتلطيخ من قبل المهاجرين، وجود صورة نمطية حول المهاجر في أوروبا، ما فتئت تسبب ذلك الإرتفاع الكبير في إرتفاع مستويات الأكزنوفوبيا وفي إنتشار ظاهرة التمييز العنصري في هذه الدول[12]، فقد أبانت الأبحاث العلوم الإجتماعية أن مشكلات المهاجرين غير الشرعيين وتحدياتهم تتكاثف وتتضاعف بهذه الدول المستقبلة، فمشكلات البطالة والتمييز العنصري وغياب حقوق الإنسان وفقدان الكرامة والفقر واليأس هي أوضاع تشكل أرضية حقيقية لإنتشار الجريمة بكل أشكالها والإنحراف بكل أنواعه والمخدارت بكل أصنافها، وبالتالي فكلما كانت الصعوبات والتحديات أمام المهاجرين كبيرة إزداد إحتمال حدوث الجريمة والإنحراف في الدول المستقبلة لهؤلاء المهاجرين [13].

وقد تعمق هذا الإتجاه وتزايدت حدة المشكلات الأمنية المرتبطة بالهجرة غير القانونية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 في نيويورك، وماخلفته من هواجس أمنية لدى الدول الأوروبية، وخشيتها من تعرضها لأعمال إرهابية على نحو ما حدث في مدريد ولندن، أو إضطرابات داخلية مثل أحداث ضواحي باريس، فالبعد الأمني يعكس قلق المجتمعات الأوروبية مما يمكن أن يجلبه المهاجر، لاسيما من الدول ذات الثقافة الإسلامية، من عادات ومنظومة قيم تشكل في تقدير البعض تحديا لأسس وقواعد الثقافة الأوروبية[14]، الأمر الذي ربط بين الهجرة والأمن والجريمة في سياسات الهجرة للدول المضيفة، وقد تأزم الوضع بعد هجمات مدريد 11 مارس 2004، حيث بدأ ينظر إلى الهجرة غير الشرعية على أنها تهديدا محتملا للأمن القومي.[15]

وقد أشار مجلس المحاسبة الفرنسي في تقريره في 2004 إلى الظروف الصعبة التي يعيشها المهاجر السري، وأن حرمان المهاجرين السريين من بعض حقوقهم الأساسية، خاصة الحق في العمل، يجعلهم عرضة لإستغلال أرباب العمل دون أي وزاع أخلاقي، بحيث ينخرطون في أعمال ونشاطات إجرامية، ولكونهم غير مسموح لهم بالعمل الدائم، أصبحوا يشكلون فرصة ذهبية لأرباب العمل الباحثين عن عمالة رخيصة، وبما أنهم لا يملكون بطاقة إقامة دائمة تجعلهم رهينة وضعهم.[16]

فبعد أن يضع العديد من المهاجرين مصائرهم في أيدي **"مهربي البشر"** فهم بذلك يسلكون طريقا محفوفا بمخاطر جمة وغير مضمون العواقب، فلا أحد يعلم أين قد ينتهي بهم المطاف، إذ يتضح في نهاية الأمر أن بعض هؤلاء المهربين يتاجرون بالنساء ويستخدمهن في ممارسة الدعارة-الرق **الأبيض**-وعلى ذلك فهذا عيب على جبين الإنسانية.[17]

كما يترتب على هذه الظاهرة الخطيرة مشكلة الزواج المختلط وما ينتج عنها من تشتت أسري يؤثر على توجهات الأطفال وتشئتهم وهويتهم، وتزيد الهجرة غير الشرعية من الأمر خطورة حيث يسعى المهاجرون غير الشرعيين إلى الزواج من الأوروبيات وذلك للحصول على الجنسية.[18]

مقاربة بين السياسات الأورومتوسطية في مواجهة مشكلة الإندماج الإجتماعي.

تعد الهجرة غير الشرعية مشكلة حقيقية، وتحتاج دول الشراكة الأورو-متوسطية من جهة، إلى المزيد من التعاون في جهودها لوقف تلك الهجرة، لاسيما في إتخاذ إجراءات صارمة ضد المهربين والمتاجرين حيث تقوم شبكات الجريمة المنظمة بإستغلال الضعفاء وتخريب سيادة القانون، ومن جهة أخرى إلى حماية المهاجرين ومعاملتهم طبقا لقانون حقوق الإنسان[19]، ومن ثم التصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية وما تشكله من تهديد حقيقي لأمن وسلامة الأفراد والمجتمعات في العالم العربي والغربي، وإنطلاقا من المصالح المشتركة للدول والمستقبلة لها جعل من القضاء عليها ومحاربتها للتحديات المشتركة التي تفرض على الدول المعنية ضرورة الإجماع على حلول معينة وإجراءات متقاربة تؤدي إلى نفس النتيجة، لذلك وجدت الإتفاقيات الجماعية لتوثيق التقارب في وجهات النظر بين دول مختلفة لتحقيق غاية مماثلة في إطار العلاقات الثنائية والجماعية بين الدول[20]، بالإضافة إلى التعاون المشترك تم إعتماد جملة من الإجرءات والسياسات في مقدمتها أسلوب الترحيل حيث قام المجلس الأوروبي سنة 2008 تبني الإتفاق الأوروبي الخاص بالهجرة، وهو حجر الأساس سياسة الهجرة أثناء فترة الرئاسة الفرنسية للإتحاد الأوروبي في النصف الثاني من عام 2008 في ميثاق الهجرة واللجوء السياسي، إلى جانب أسلوب الإحتجاز حيث قامت دول الإتحاد الأوروبي بإنشاء مراكز إعتقال خاصة بالمهاجرين غير الشرعيين، الذين يتم إلقاء القبض عليهم في السواحل الأوروبية، حيث يحتجزون حتى يتم ترحيلهم إلى بلدانهم.[21]

أ-إتفاقية شنغن:

تم التوقيع على إتفاقية شنغن في دولة لكسمبورغ سنة 1985 من طرف 30 دولة معظمها أعضاء الإتحاد الأوروبي، وتوجب هذه الإتفاقية تبادل الدول الأعضاء في الإتفاقية المعلومات الشخصية والأمنية مع بعضها البعض عبر ما يسمى بنظام **"شنغن المعلوماتي"**، هذا الأخير ساعد على الحد من دخول المهاجرين غير الشرعيين الذي كانوا يتحايلون بالدخول من دولة أخرى غير دولة المقصد التي رفضت طلبهم

بالسفر إليها من قبل[22]، هذا وقد إعتمدت منظمة الشرطة في أوروبا هذا النظام المعلوماتي، ومن ثم يتم تبادل المعلومات من أجهزة الأمن الوطنية الأوروبية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية[23]، والأصل في هذا النظام إلغاء إجراءات السيطرة الأمنية على تنقلات الأشخاص داخل الإتحاد الأوروبي، ولكن يمكن للدول الأوروبية من ربط كل سفارات الدولة العضو عبر العالم بقاعدة بيانات، بحيث لا يستطيع من رفض طلبه في الحصول على تأشيرة إحدى السفارات، أن يحصل عليها من سفارة دولة أخرى، وقد ساعد نظام شنغن المعلوماتي فعلا في الحد من ظاهرة المهاجرين غير الشرعيين[24]، ما قد يسمح بسهولة القبض على أي شخص غير مرغوب فيه في أي دولة، وتمنح هذه الإتفاقية فرص أكبر للحوار حتى مع الدول الغير طرفا فيها خاصة حول إمكانية إعادة المهاجرين إلى أوطانهم التي هاجروا منها، واليوم وبعد مرور أكثر من 16 سنة على دخول الإتفاقية حيز التنفيذ، أصبحت منطقة شنغن تشمل دول الإتحاد الأوروبي 27 عدا بريطانيا وإيرلندا وقبرص، وبقدر ما كانت الإتفاقية نعمة على المجموعة الأوروبية بقدر ما ساهمت في تشديد قوانين الهجرة وإجراءات الدخول لاسيما القادمين من الدول الفقيرة ومن ضمنها الدول العربية.[25]

ب- الشراكة الأورومتوسطية:

تعتبر الشراكة الأورومتوسطية تصور خاضع للهاجس الأمني حيث يطغى على الأوروبيين ضغط عدم الإستقرار في الفضاء الجنوبي للبحر المتوسط، وعليه تتضمن السلة الإجتماعية والإنسانية ضرورة تنظيم الهجرة بإتفاقيات خاصة تتضمن كافة الحقوق الإجتماعية والإنسانية وتكثيف التعاون للحد من الهجرة غير السرية بواسطة التأهيل المهني والمساعدة على خلق فرص العمل[26]، فقد تبنى مشروع الشراكة الأورومتوسطية مفهوم الشراكة لضمان الإستقرار وتحسين الأمن بين ضفتي المتوسط، وقد إشتملت هذه الأخيرة على ثلاثة محاور من بينها محور الشراكة والأمن الذي يشتمل على الشؤون الداخلية والعدالة وحقوق الإنسان والديمقراطية وملف الهجرة ببعديه الأمني السياسي والإجتماعي، وبما أن الهجرة غير الشرعية تعد ظاهرة عابرة للحدود والأقاليم، وتهدد أمن وإستقرار منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، فقد أصبحت رهانا مشتركا بالنسبة لدول شمال وجنوب البحر المتوسط، حيث عقد أول إجتماع أورومتوسطي عن الهجرة في نوفمبر 2007 بالبرتغال وتم التركيز فيه على وجوب التقليل من الهجرة غير الشرعية وذلك من خلال تحسين سوق العمل ودعم الدول المصدرة للهجرة[27]، في سبيل ذلك تعهدت الدول المشاركة بتسريع معدلات التنمية وتحسين أحوال المعيشة وزيادة معدلات العمالة لسد الفجوة بين الدول الأوروبية والبلدان المتوسطية، وذلك من خلال التعاون الإقتصادي ، وتقديم المساعدات المالية البشرية، كما دعت الدول الأوروبية إلى إعتماد سياسات لمواجهة الضغوط السكانية[28]، حيث تمحورت الإتفاقية على نقطتين مهمتين وهما **"الشراكة الإقتصادية والمالية"**، لأن العوامل الإقتصادية هي المتحكم الرئيسي في الهجرة لذلك تم العمل على تشجيع الإستثمارات التي من شأنها أن يرفع المستوى المعيشي في الدول المصدرة للهجرة، كما تم التفكير في إنشاء منطقة تبادل حر أوروبية متوسطية تدريجيا تستكمل بحلول سنة 2010 ، والتخلي تدريجيا عن الحواجز الجمركية من تعريفات ورسوم على مختلف المنتجات الصناعية، وتبادل التكنولوجيا وتشجيع الإستثمار ودعم البحث العلمي، هذا إلى جانب تخصيص أغلفة مالية للدول الواقعة في جنوب المتوسط وتعزيز مراقبة الحدود[29].

ج- مبادرة 5+5:

لقد إتخذت هذه الآلية لدول غرب البحر المتوسط في إجتماعها بتونس عام 2002 بعض التدابير الخاصة بمكافحة الهجرة غير الشرعية، والتي تلخصت فيمايلي:

- تبادل المعلومات وتقاسم الخبرات التقنية بين البلدان الأصلية ودول العبور وبلدان الإستقبال ومكافحة الهجرة غير الشرعية.
- تدعيم وإضفاء فعالية على التعاون من أجل مكافحة الهجرة غير الشرعية في البلدان المرسلة وبلدان العبور والإستقبال من خلال إعتماد مقاربة متوازنة متناسقة في هذا المجال، وخاصة من خلال تطوير آليات مقاومة الشبكات التي تستعمل التهريب غير القانوني للبشر والإتجار بهم .[30]

ومن ثم يعد مشروع حسن الجوار إستراتيجية جديدة للإتحاد الأوروبي بادر بها إتجاه الدول التي تجاوره وبالتالي فهي أوسع نطاق من مشروع برشلونة، ويتضمن هذا المشروع المسائل التي تهم أوروبا وجيرانها ومنها مسألة الهجرة غير الشرعية ، وقد تم ترجمة هذا الإقتراب إلى هدف عام في الإستراتيجية الأمنية الأوروبية عرف بالتعددية الفعالة، وتمثل سياسية الجوار الأوروبي تطبيقا للإستراتيجية الأمنية الأوروبية على المستوى الإقليمي، حيث يمكن إعتبار الإتحاد الأوروبي وجيرانه على أنهم مجتمع أمني متشابك.[31]

يبقى الحوار 5+5 هو من أولى أهمية لمشكلة الهجرة غير القانونية من خلال إجتماعاته المختلفة لوزراء الخارجية الدول المعنية حول الهجرة منها إجتماع تونس في 17-10-2002 والرباط بالمغرب في 22-23-10-2003 وآخر بالجزائر 13-10-2004 وسمحت هذه اللقاءات بالتطرق إلى أغلب النقاط المهمة المتعلقة بالهجرة غير القانونية، كما أن تنظيم مؤتمر المغرب في أكتوبر 2005 شارك فيه وزراء داخلية 5+5 لمناقشة تزايد الهجرة غير الشرعية على أوروبا، ووضع خطة مشتركة في مواجهة الظاهرة[32]، إلا أن هذا الإجتماعات كلها باءت بالفشل في الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية، لأنها ركزت على الجانب الأمني دون معالجة الأسباب الحقيقية للهجرة.[33]

د- بيان الرباط 2006:

في 13 جويلية 2006 طلبت 60 دولة إفريقية أوروبية مساعدة المفوضية العليا لشؤون اللاجئين لمعالجة الهجرة غير الشرعية من إفريقيا إلى أوروبا، فغالبا ما يمتزج اللاجئون مع المهاجرون غير الشرعيين وهذا ما سبب قلقا كبيرا بالنسبة للمفوضية نفسها، وبذلك فقد أصدر 57 وزيرا من بينهم 30 وزيرا أوروبيا و27 وزيرا إفريقيا في العاصمة المغربية الرباط بيانا إتفقوا فيه على التعاون وحمل المسؤولية المشتركة في معالجة مشكلة الهجرة غير الشرعية من إفريقيا إلى أوروبا مع إحترام حقوق المهاجرين واللاجئين وتوفير الحماية الدولية تماشيا مع الإلتزامات الدولية للدول المشاركة[34]، كما أقر هذا البيان الحاجة إلى توفير الحماية الدولية تماشيا مع الإلتزامات الدولية للدول المشاركة، ودعا هذا البيان المنظمات الدولية للمساعدة في تطبيق التوصيات، وتهدف الخطة إلى مواجهة مشكلة الهجرة غير المشروعة، وفي نفس الوقت حماية المهاجرين واللاجئين، هذا وقد صرح فرانكو مفوض الإتحاد الأوروبي لشؤون العدل على أن المؤتمرين محاولة الإتفاق على خطة جماعية تضم الدول الإفريقية التي ينتسب إليها المهاجرين أو يعبرونها إلى أوروبا، كما أكد على ضرورة تحسين أحوال هؤلاء المهاجرين.[35]

هـ -برتكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر و البحر والجو المكمل لإتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية :

إعتمد هذا البرتكول على التوقيع والتصديق بموجب قرار للجمعية العامة للأمم المتحدة 25 الدورة الخامسة والخمسون في 15 نوفمبر 2000 وتشير أحكام هذا البرتكول في مادته الثانية على منع ومكافحة تهريب المهاجرين، كذلك تعزيز التعاون بين الدول الأطراف تحقيقا لتلك الغاية، مع حماية حقوق المهاجرين المهربين، فأول ما حرص البرتكول على إقراره في ديباجته هو التجريم الدولي لتهريب المهاجرين إذ لا تتم داخل الوطن الواحد، إنما تتم من دولة إلى أخرى، ومن ثم لا يمكن لدولة بمفردها أن تكافحها، مما يتطلب نهجا دوليا شاملا، على أن تكون أغراض هذا البرتكول منع ومكافحة تهريب المهاجرين، حماية حقوق المهاجرين المهربين ومساعدتهم مع إحترام حقوقهم الإنسانية، تعزيز التعاون بين الدول الأطراف على تحقيق تلك الأهداف.[36]

خاتمة:

إن طريق الجريمة المنظمة ليست الخيار المتاح أمام المهاجر غير الشرعي، فهناك طريق آخر يحمل نفس المخاطروهو طريق الجماعات المتطرفة، التي تستغل ظروف المهاجرين غير الشرعيين لتقوم برعايتهم وتجنيدهم في صفوفها، أو تكوين خلايا إرهابية لضرب إستقرار الدول الأوروبية، وقد لاقى الكثير من المهاجرين السريين هذا المصير وإنتهى بهم المطاف إلى القتل أوالإعتقال أوالسجن.[37]

أمام وضعية الإنسداد هذه، لابد من التحرك من جديد في إتجاه الإنفتاح والسعي إلى تكريس شعار" **حوار الحضارات**" بدل الصراع العدمي والتدميري الراهن[38]، على أن تكون الهجرة السرية وسيلة للإتصال الحضاري والتلاقح الثقافي البناء، بدل من أن تزيد من توتر العلاقات

وتوسع فجوة الخوف بين ضفتي المتوسط، وهذا ما هو حاصل فعلا على المستوى السياسي، حيث تتبادل الدول المتوسطية الإتهامات حول مسؤولية تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية، فالدول الأوروبية تتهم الدول المغاربية بعجزها عن التحكم في موجات الهجرة القادمة إليها، أما الدول المغاربية فترى سياسية غلق الباب والإستراتيجيات الأمنية التي تنتهجها الدول الأوروبية هي السبب في تحول الهجرة إلى الطابع السري، وفي ظل هذه الإتهامات تبقى عملية التواصل الحضاري رهينة الإرادة السياسية لهذه الدول، دون أن تتمكن الشعوب من الإتصال السلمي المثمر.[39]

التوصيات:

- التصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية من خلال منظومة تشريعية متكاملة بين الضفتين.
- العمل على التحسيس بخطر الهجرة غير الشرعية من خلال حملات إعلامية هادفة.
- إيجاد حلول جذرية لمشكلة العمالة والقضاء نهائيا على معضلة البطالة المقنعة.
- العمل على سد الفجوة والتباين الإقتصادي بين البلدان المصدرة والجاذبة للمهاجرين.
- إقرار حماية خاصة للمهاجر غير الشرعي حفاظا على كرامته وفقا لما تقضي به المواثيق الدولية لحقوق الإنسان.

الهوامش:

[1] عماري إبراهيم، رياحي أحمد، **"ظاهرة الهجرة غير الشرعية وموقف الشريعة الإسلامية منها"**، مقال منشور بالكتاب الجماعي الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط –المخاطر وإستراتيجية المواجهة، دار الروافد الثقافية، إبن النديم للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،2014، ص 57.

[2] دخالة مسعود، **"واقع الهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط ،تداعياتهاوآليات مكافحتها"**، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد الخامس، أكتوبر 2014، ص 153.

[3] ساعد رشيد، **"واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني"**، مذكرة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات مغاربية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2011 -2012، ص12.

[4] غربي محمد، شايب الذراع يمينة، **"التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط –الجزائر نموذجا-"**، مقال منشور بالكتاب الجماعي الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط –المخاطر وإستراتيجية المواجهة، دار الروافد الثقافية، إبن النديم للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،2014، ص 319.

[5] رياحي أمينة، **"تأثير الهجرة غير الشرعية في سياسات التعاون الأوروبي-المتوسطي"**، مقال منشور بالكتاب الجماعي الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط –المخاطر وإستراتيجية المواجهة، دار الروافد الثقافية، إبن النديم للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،2014، ص 333.

[6] ساعد رشيد، المرجع السابق، ص 89.

[7] زروق العربي، **"ظاهرة الهجرة غير الشرعية إنعكاساتها واليات المواجهة"**، مقال منشور بالكتاب الجماعي الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط – المخاطر وإستراتيجية المواجهة، دار الروافد الثقافية، إبن النديم للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ،2014، ص40.

[8] خديجة بتقة،**"الأمننة الأوروبية للهجرة غير الشرعية وإنعكاساتها على سياسات دول شمال إفريقيا ...المغرب والجزائر نموذجا"**، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، المركز الديمقراطي العربي، العدد الثاني، يونيو 2018، ص 50.

[9] يوسف كريم، **"المهاجرون المسلمون في أوروبا بين قضايا الهوية والإرهاب"**، مجلة العلوم السياسية والقانون ،المركز الديمقراطي العربي، العدد الثالث، يوليو 2017، ص 254.

[10] زروق العربي، نفس المقال، ص 41.

[11] مرسي مشري، ركاش جهيدة، **"الخصائص السوسيو ثقافية للمهاجر غير الشرعي وإنعكاساتها على التعارف الحضاري بين ضفتي المتوسط"**، مقال منشور بالكتاب الجماعي الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط –المخاطر وإستراتيجية المواجهة، دار الروافد الثقافية، إبن النديم للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،2014، ص 158-159.

[12] يوسف كريم، المقال السابق، ص 257.

[13] مرسي مشري، ركاش جهيدة، المقال السابق ، ص 159.

[14] مرسي مشري، ركاش جهيدة، نفس المقال، ص 160.

[15] خديجة بتقة، المقال السابق، ص 46.

[16] مرسي مشري، ركاش جهيدة، نفس المقال ، ص 160.

[17] عتيقة بلجبل، **"الهجرة غير الشرعية والإستغلال البشري"**، مجلة الإجتهاد القضائي، العدد الثامن، ص 42.

[18] دخالة مسعود، المقال السابق، ص 144.

[19] غربي محمد، شايب الذراع يمينة، المقال السابق، ص 319.

[20] يوسفات علي هاشم، بن السحيمو محمد المهدي بن عبد الله، **"آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية بين النصوص الداخلية والإتفاقيات الدولية "**، مجلة الميزان، العدد الثالث، أكتوبر 2018، ص 183.

[21] خديجة بتقة، المقال السابق، ص 51.

[22] دخالة مسعود ،المقال السابق، ص149.

[23] محمدي بوزينة آمنة، **"الجهود الدولية والإقليمية لمكافحة الهجرة غير الشرعية "**، مقال منشور بالكتاب الجماعي الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط –المخاطر وإستراتيجية المواجهة، الطبعة الأولى، دار الروافد الثقافية، إبن النديم للنشرو التوزيع، 2014، ص248.

[24] بن يحي عتيقة، **"الجهود الأوروبية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية"**، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، المجلد الثالث، العدد الثاني، ص 466.

[25] يوسفات علي هاشم، بن السحيمو محمد المهدي بن عبد الله، المقال السابق، ص 184-186.

[26] غربي محمد، شايب الذراع يمينة، المقال السابق، ص 321.

د[27] خالة مسعود، نفس المقال ، ص 149_150.

[28] غربي محمد، شايب الذراع يمينة، نفس المقال، ص 321.

[29] منال بوكورو، **"مكافحة الهجرة غير الشرعية في حوض البحر الأبيض المتوسط في ظل الإتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنية"**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد الثالث، ديسمبر 2018، ص 390-391.

[30] دخالة مسعود، المقال السابق، ص 150.

[31] وداد غزلاني، **"السياسات التعاونية بين المجموعة الأوروبية والدول المتوسطية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية"** مقال منشور بالكتاب الجماعي الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط –المخاطر وإستراتيجية المواجهة، الطبعة الأولى، دار الروافد الثقافية،إبن النديم للنشر والتوزيع،2014، ص415.

[32] كتاب زهية، **"مستقبل الهجرة غير الشرعية في المنطقة الأورومغاربية"**، مجلة صوت القانون، المجلد الخامس، العدد الأول، أفريل 2018، ص 56.

[33] منال بوكورو، المقال السابق، ص 391.

[34] دخالة مسعود، نفس المقال، ص151.

[35] عزت الشيشني ،**"المعاهدات والصكوك والمواثيق الدولية في مواجهة الهجرة غير الشرعية "**بحث مقدم في جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بندوة تحت عنوان **"الهجرة غير المشروعة"**، بتاريخ 8-10 فيفري 2010،ص 16-17.

[36] عزت الشيشني، نفس المقال، ص من 12 إلى 14.

[37] مرسي مشري، ركاش جهيدة، المقال السابق، ص 164.

[38] يوسف كريم، المقال السابق، ص 263.

[39] مرسي مشري، ركاش جهيدة، نفس المقال، ص 165.